

المحور الثاني : المجال الفلاحي : ماهيته توزيعه وطرق توسيعه

إن سطح الكرة الأرضية عبارة عن مساحات مختلفة الأشكال والمظاهر وذات ظروف طبيعية متباينة، مما لا يوفر دائما إمكانيات مناسبة للنشاط البشري. ومن ثم فإن الشغل الشاغل للمجموعات البشرية هو العمل على إيجاد حلول لاستغلال مكونات الطبيعة، وبالتالي إقامة الأنشطة والمظاهر المختلفة التي نعانيها اليوم.

1- مفهوم المجال الفلاحي :

يعرف المجال الفلاحي على أنه كل المساحات الأرضية التي تستغل من طرف الإنسان ويظهر فيها تأثيره حتى ولو كان ذلك بطريقة ضعيفة، وذلك من خلال قيامه بالنشاط الفلاحي الذي يشمل الغراسة والزراعة وتربية الماشية. وبهذا فالمجال الفلاحي هو مجموع الأراضي التي تستغلها مجموعة بشرية قصد الحصول على منتوجات فلاحية ويدخل ضمن هذا الإطار مجال الأراضي المحروثة وكذلك المراعي. فهو يعبر بذلك عن المجال الذي يسيطر عليه الإنسان حتى ولو كانت هذه السيطرة نسبية.

المساحة التي يشملها المجال الفلاحي تبقى نسبية في الزمان والمكان أي أنها قد تتقلص أو تتوسع حسب عدة عوامل منها ما هو طبيعي مثل البيئة الجغرافية ومدى المؤهلات والحدود التي تفرضها على الإنسان، وكذلك لعوامل بشرية أهمها حجم السكان ومستواهم التقني وطبيعة النظام الاقتصادي الذي يعيشون عليه . لهذا فإن المجال الفلاحي يتسم بتوسيع غير منتظم سواء على مستوى القارات أو على مستوى النطاقات المناخية أو على مستوى النظام الاقتصادي.

2- توزيع المجال الفلاحي في العالم .

يعطي P. George تصنيفا مركزا لكيفية توزيع المجال الفلاحي في العالم، يظهر من خلاله الاختلافات الكبيرة الموجودة سواء على مستوى القارات أو على مستوى النطاقات البيومناخية أو حتى على مستوى النظم الاقتصادية السائدة.

1-2 توزيع المجال الفلاحي اعتمادا على المناخ

أ- المجال الفلاحي في النطاق الاستوائي

تتميز الفلاحة في هذا النطاق بضعف استغلال واستخدام الأراضي، وذلك راجع لغياب الإمكانيات التقنية ولقساوة الظروف الطبيعية. ولهذا فإننا نجد أن نسبة المجال الفلاحي تبقى ضعيفة بالمقارنة مع النطاق المعتدل، حيث لا تتعدى في الغالب 30 % من المساحة القابلة للاستغلال الفلاحي، بينما تتعدى 70 % في أوروبا.

لكن ما يجب الإشارة إليه هو أن تحديد المجال الفلاحي في هذا النطاق تبقى مسألة جد صعبة، وذلك لغياب الإحصائيات الدقيقة من جهة ولعدم وضوح الحد الفاصل بين المجال المستغل فعلا. لكن تبقى أن نسبة الفرد من المجال الفلاحي ضعيفة في جل الدول التي يشملها هذا النطاق، إذ لا تتعدى 0.3 هكتار في باكستان والهند و 0.2 هكتار للفرد في أندونيسيا.

ب- المجال الفلاحي في النطاق المعتدل .

يحتوي هذا النطاق على حوالي مليارين من الهكتارات الصالحة للزراعة ، أي ما يعادل 55 % من المجال الفلاحي العالمي ويضم أيضا 59 % من الأراضي المحروثة في العالم كما أنه يضم حوالي 56 % من مراعي العالم. من خلال هذه النسب يتضح أن النطاق المعتدل يشكل النطاق الأكثر خضوعا للاستغلال البشري، لكن ما يجب التنبيه إليه هو وجود اختلافات كبرى في توزيع هذا المجال حسب القارات وحسب الدول، بحيث نجد أن هذا المجال يتسع في النصف الشمالي من الكرة الأرضية إذ يصل في بعض الدول مثل فرنسا وإيطاليا واليونان حتى 70% نجد أنه لا يتعدى في أستراليا 5 % وفي الأرجنتين 23 % أما بالنسبة لتوزيع المجال الزراعي حسب الأفراد فإننا نجد أنه كذلك يختلف حسب الدول حيث يتقلص من 4 هكتارات للفرد في كندا إلى 0.25 هكتار في هولندا، ثم 0.1 هكتار للفرد في اليابان.

ج- النطاقات الباردة والجافة

تشمل القطبين الشمالي والجنوبي والصحاري المدارية، حيث نسبة الأراضي المزروعة لا تتعدى 5 % من المجموع بمعنى أن النشاط الفلاحي تقريبا منعدم ويرجع ذلك إلى قساوة

الظروف الطبيعية أي الانخفاض الكبير لدرجة الحرارة في النطاق الأول وقلة وانعدام التساقطات في النطاق الثاني.

لكن هذا لا يعني أن لهذه العوامل سلطة مطلقة في تحديد المجال الفلاحي وهنا تطرح الإشكالية التالية، ألا يمكن من الناحية التقنية إيجاد تقنيات اعتمادا على البحث العلمي لمعرفة كيف يمكن للإنسان أن يستعمل ويستغل الظروف الطبيعية لصالحه ؟

2-2 توزيع المجال الفلاحي على مستوى النظام الاقتصادي :

العوامل المحددة للمجال الفلاحي ليست مطلقة وإنما نسبية وتترجم واقعا فلاحيا ناتجا عن التوازن بين معيقات الوسط الطبيعي وبين قدرة الإنسان على توسيع المجال المنتج ونقصد بهذه الأخيرة:

❖ الظروف التقنية

❖ حجم الرأسمال

❖ الإرادة السياسية المتمثلة في المجهودات المبذولة (البحث العلمي)

❖ المؤهلات الفلاحية

يفرز هذا المؤشر مجموعتين من الدول :

مجموعة أولى : تتميز باستغلال مكثف لمجالها الفلاحي وبمردودية فلاحية عالية ينطبق هذا على بريطانيا %78 من نسبة استعمال التربة بها هولندا %70 وفرنسا %60 .
ينعكس هذا على معدل الأراضي الفلاحية لكل فرد التي تقدر في كندا ب 4 هكتار لكل شخص و 2.5 هكتار في الولايات المتحدة الأمريكية.

مجموعة ثانية : سمتها الأساسية هي هزلة المجال الفلاحي بشكل عام والإنتمائية المجالية التي تترتب عنها فوارق جهوية صارخة وعليه فإن نسبة استعمال التربة بهذه البلدان لا يتعدى %27 . أما معدل الأراضي بالنسبة لكل شخص فلا يتعدى 0.3 هكتار بأندونيسيا والهند وباكستان بالمقابل نجد أن مساهمتها في الدخل القومي كبيرة تتراوح بين %34 في الهند والسودان و %54 في بنكلاديش الشيء الذي يبين الدور الذي تحتله الفلاحة في اقتصاديات بلدان العالم الثالث.

3-2 توزيع المجال الفلاحي على مستوى القارات :

يظهر عم التكافؤ في توزيع المجال الفلاحي، حيث تنصدر أوروبا جميع القارات بنسبة 44 % من مجموع مساحتها مقابل 30 % بإفريقيا و 6 % بأستراليا و 31% بالقارة الآسيوية و 11% بأمريكا الشمالية ينطبق التوزيع المتفاوت كذلك على المساحات المزروعة والمحروثة.

المفارقة الوحيدة وهي سيادة الأراضي المزروعة بأوروبا على حساب المراعي عكس ما هو موجود بالولايات المتحدة الأمريكية حيث السيدة للمراعي والبراري.

3-توسيع المجال الفلاحي وطرق زيادته وتحسينه

1-3 توسيع المجال الفلاحي الأسباب والوسائل:

يعتبر التزايد الديمغرافي السريع لسكانه العالم أهم عامل لتوسيع رقعة المجال الفلاحي، وذلك لمواجهة الحاجيات الغذائية المتزايدة للسكان، وقد تم تحسين الأساليب الزراعية سواء تعلق الأمر بالتقنيات المستعملة بالري وفي ضخ المياه أو تكثيف وسائل تخصيب التربة ووسائل انتقاء البذور وتقنيات أخرى ساعدت على توسيع الرقعة الزراعية.

هذا التطور الحاصل على مستوى التقنيات أدى إلى الرغبة في زيادة الإنتاج من حيث الكمية والنوعية، كما أدى هذا التطور إلى ربط الاقتصاد بالسوق ليفرض على الفلاح توسيع مجاله الزراعي بغية إنتاج أكثر لمواجهة الطلب المتزايد من جهة وللمواجهة مصاريف الفلاح اليومية.

تبقى الوسائل التقنية لتوسيع المجال الفلاحي متعددة مثل وسائل الري التسميد إدخال

أصناف نباتية جديدة تلائم الظروف المناخية وتجفيف المستنقعات وغيرها.

-الإجتثاث **Défrichement**: نقصد به إزالة الغطاء النباتي الأصلي رغبة في إقامة زراعة معينة، إلا أن صعوبة أو سهولة هذه العملية ترتبط بكثافة الغطاء النباتي وبنوع التقنيات المتوفرة فمثلا في المناطق الإستوائية يستعمل إضرام النار لحرق الغابة، لكسب أراضي زراعية صالحة للإستغلال.

-توسيع المراعي : الهدف منها القضاء على بعض الأعشاب الضارة بالقطيع أو القيام بكسر بعض الأشجار التي لا تستطيع الماشية الوصول إليها.

-الري : هي عملية تجميع المياه وسقي المزروعات خاصة في المناطق التي تعاني من نقص المياه وقد يلجأ في هذه الحالة إلى إستغلال المياه السطحية أو الباطنية باستعمال تقنيات متعددة كضخ المياه من الآبار أو إستعمال مياه السدود.

-تجفيف المستنقعات: هي تقنية يتم خلالها إزالة المياه من المناطق المنخفضة.

3-2 العوامل المتحكمة في توسيع وتحسين المجال الفلاحي :

يتميز المجال الفلاحي بالدينامية فهو مجال قابل للتوسع تبعاً لحاجيات المجتمع من الإنتاج. والتاريخ الفلاحي للإنسانية يوضح بجلاء المجهودات التي بذلت من أجل تكيف الطبيعة حيث انتقلت المجتمعات من القطف والقنص إلى اكتشاف المحراث (الزراعة) فالإستقرار بدل الترحال ثم الثورة الزراعية.

لكن ما يجب التركيز عليه هو تنوع وتداخل العوامل المحددة للمجال الفلاحي . التي تصنف إلى ما هو ثانوي تبعاً للوضعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل بلد ، أي تبعاً لأنماط الإنتاج.

وتبقى أهم العوامل المحددة لتوسيع وتحسين المجال الفلاحي هي :

❖ المؤهلات الطبيعية

❖ الإصلاح الزراعي والتقدم التقني.

❖ النمو الحضري المتزايد.

أ- المؤهلات الطبيعية محدد أساسي للنشاط الفلاحي

يشكل النشاط الفلاحي أساس الحياة الريفية فهذا النشاط يتميز عن باقي الأنشطة البشرية ببعض الخصائص. أولاً أنه يقوم بتعبئة مجالات واسعة ذات مميزات طبيعية (معدنية وبيولوجية ومناخية) ثانياً لا يكون النشاط الفلاحي بشكل مستمر وإنما بشكل متقطع وإن كان هذا الأخير يختلف حسب الأماكن والمناخات. ثالثاً تضع الظروف الطبيعية حدوداً جغرافية للمزروعات ولهذا نتحدث عن مجال إنتاج الزيتون أو الحوامض أو البواكر مثلاً. فمن المعلوم أن النشاط الفلاحي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالظروف المناخية بمعنى أن لكل

نبتة أو مزروع متطلبات خاصة من الحرارة أو الرطوبة فمثلاً :

القمح : لا يتحمل الجمد الطويل أقل من 10°-

الزيتون: يتضرر كثيرا عندما تكون درجة حرارة الجو 0° أو أقل

الارز : لا يثمر إلا إذا عادت الحرارة 30°

النخيل : لا يثمر إذا قلت الحرارة عن 15°

قصب السكر: الجمد هو العدو الأول لهذا المزروع.

ب- الإصلاحات الزراعية و التقدم التقني:

تعني الانتقال من بنية زراعية إلى بنية زراعية جديدة فالعديد من الباحثين يعتبرون أن الإصلاح الزراعي هو نتاج لقرار طبقة اجتماعية يعبر عنه حزب أو دولة. والحقيقة أنه غير ذلك. فما من شك أن طبقة اجتماعية أو دولة يمكنها إقرار إصلاح زراعي. الأولى تنفذ والثانية تسن القوانين وتطبقها إلا هذه القرارات ليست مستقلة بل هي نتاج لضغوطات اجتماعية .

الإصلاح الزراعي يعتبر حالة خاصة من التحولات الزراعية، إذ تتدخل الدولة كعنصر بنيوي نشيط إذ يقوم الإصلاح بنقل البنية الزراعية من حالة إلى أخرى، وتبقى الدوافع الأساسية للإصلاح هي :

✚ حصول تفاوت كبير في توزيع ملكية الأرض واستحالة وصول فئة كبيرة من الفلاحين إلى الملكية.

✚ الضغط الديمغرافي واختلال التوازن بين العرض والطلب على الأرض وازدياد الحاجيات على المواد الغذائية .

◀ ينتج عن هذه الأسباب السالفة الذكر ضغط اجتماعي وقيام حركات احتجاجية للفلاحين تنتهي بسياسة تدعي الإصلاح الزراعي

أهداف الإصلاح الزراعي :

من بين أهم أهداف الإصلاح الزراعي هناك هدفين اجتماعي واقتصادي يتمثل المظهر الاجتماعي للإصلاح في إعادة توزيع الأرض على الفلاحين من خلال عدة

إجراءات قانونية وتنظيمية تسمح لبعض الفئات من الإستفادة من الأرض (كالمغرب) كالقطاع التعاوني للفلاحين الصغار في المغرب مثلا)

يتمثل المظهر الإقتصادي للإصلاح في تحسين ظروف الإنتاج الفلاحي والزيادة في مردودية الحيازات الفلاحية . يهدف الإصلاح من الوجهة الإقتصادية إلى توفير كميات قابلة للتصدير لجلب العملة الصعبة بهدف خلق توازن في الميزان التجاري الذي يعاني نزيفا بفعل استيراد المواد المصنعة ويهدف كذلك إلى تحقيق الأمن الغذائي للسكان (كما وقع بالمغرب في الدوائر المسقية).

يعتبر تحديد الملكية العقارية العنصر الأساسي في كل إصلاح زراعي وأهمية تحديد الملكية هو الذي يحدد أصالة الإصلاح الزراعي المستهدف.

الحدود الدنيا للملكية غير موحدة في الإصلاحات الزراعية، ففي المغرب حددت في الوحدة المساحية التي تمكن من إعالة أسرة ومن تجهيز ربح للحيازة وتحقيق لفائض إنتاج .

جدول: حدود الملكية الدنيا في بعض البلدان بالهكتار

المغرب	إسبانيا	إيطاليا	مصر	يوغسلافيا
5 هـ مسقية 13 هـ بورية	5-4	16-7	2-1	6-4

نستخلص أن الإصلاح الزراعي ضمن للأرياف تطورا جذريا، من حيث وظائفها ونشاطها الزراعي وهندسة حقولها وإعادة النظر في توزيع عوامل الإنتاج بها وكذلك التراتبية الإجتماعية.

ج- التقدم التقني وأثره على النشاط الفلاحي

يعتبر التقدم التقني من أهم العوامل التي شكلت المجال الفلاحي المعاصر هذا التقدم الذي تمثل في الثورة التقنية، حيث نتج تطور قوي في الادوات والأساليب المستعملة في الفلاحة

خلال القرن 19 التي تم تطويرها في القرن 20 عن طريق استعمال نتائج البحث العلمي في الـبيولوجيا والكيمياء والمكننة. وقد تمثل التقدم التقني فيما يلي :

الإستعمال الكامل للتربة بون استراحة الارض

المكننة

البحث البيولوجي

توفير شروط التقدم التقني

***الإستعمال الكامل للتربة بدون إستراحة الأرض :** في الأنظمة الفلاحية التقليدية كان يترك جزء من الأرض للإستراحة Jachère للحفاظ على خصوبة التربة، لكن الإكتشافات الحديثة المتمثلة في :

- ❖ اكتشاف العلف الاصطناعي في التناوب الزراعي من طرف عالم الزراعة البريطاني.
 - ❖ اكتشاف النظرية العلمية للتغذية المعدنية للنباتات والتي مفادها أن إستعمال أملاح محللة في التربة يحول إلى مواد عضوية من طرف النباتات .
 - ❖ اكتشاف الأسمدة الكيماوية في نهاية ق 19 سيؤدي إلى الاستعمال الكامل للتربة، وبالتالي سيعوض الفلاح التقليدي المتمسك بوصفات الماضي بمزارع تشبه من حيث التسيير مدير شركة. يبحث عن الربح الأقصى وذلك بالتنسيق والبحث من أحسن عوامل الإنتاج.
- *المكننة :** تعتبر المفتاح الأساس للتقدم الفلاحي فتحدد الآليات كالمحراث الحديدي وآلات البذر والحصاد والجني والقطف عوض الطاقة التقليدية التي كانت تعتمد على جر المحراث الخشبي بالحيوانات. أدى تحسين الآليات المستعملة في الفلاحة إلى نتيجتين متناقضتين إيجابية وسلبية.

فيما يخص النتائج الإيجابية:

ربح وقت كبير فيما يخص خدمة الأرض

الزيادة في المردودية الإقتصادية وتوسيع المجال الزراعي خصوصا بأوربا،

حيث وقع إجنتاث مهم للغابة والأحراش والمراعي .

✚ التخفيف من الأعباء الجسدية للفلاح .

فيما يخص النتائج السلبية:

✚ ارتفاع كلفة الاستثمارات الفلاحية نتيجة غزو الرأسمال للفلاحة.

✚ الطلب المتزايد للحيازة الفلاحية على التجهيزات والآلات وقطع الغيار.

✚ طول مدة استرداد الرساميل المستثمرة فوق الحيازة إذا قارناه بالوحدات

الصناعية لكون استعمال التربة متقطع وخاضع للفصول.

-**البحث البيولوجي :** عمل الإنسان منذ القدم على الحفاظ على الأصناف الحيوانية والنباتية ، لكن علم البيولوجيا توصل إلى الإنتقاء الإبتكاري أي تطوير الأجناس بإعادة إنتاجها، مما أدى إلى الرفع من المردود الفلاحي وإلى تكييف الأصناف الجديدة وفقا للظروف الطبيعية والإقتصادية كالقمح الشتوي والربيعي...

-توفير شروط التقدم التقني :

لتعميم نتائج البحث العلمي على مقياس أكبر كان لابد من إعادة النظر في ظروف الإنتاج وفي مقدمتها :

➤ تغيير العادات الفلاحية وإقناع الفلاح بنجاعة الإكتشافات الجديدة، تم هذا عن طريق الإرشاد الفلاحي. في المغرب مثلا قامت بهذه العملية مؤسسات المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي بالخصوص.

➤ **الإصلاح العقاري :** يتمثل في عملية ضم الأراضي تهدف هذه العملية إلى تحسين ظروف وشروط العمل داخل الحيازة الفلاحية لإستقبال التقنيات الجديدة ومحاربة تفتت الحيازات .

أحدث التقدم التقني للفلاحة تغيرا عميقا للمناظر الزراعية التقليدية في العالم نظرا للحاجة المتزايدة للفلاحة من عوامل الإنتاج : الرساميل والمكننة واليد العاملة . غير أن هذا التطور اقتصر على الولايات الأمريكية وأوربا في حين ظل بطيئا في افريقيا وأسيا وأمريكا الجنوبية.

3-3- النمو الحضري المتزايد:

كان للثورة الصناعية التي عرفتها بريطانيا العظمى أولاً ثم بقية البلدان الأوروبية أثر ملحوظ على الحياة الحضرية. ذلك أن تطوير وسائل المواصلات والاختراعات التقنية ساهمت إلى حد كبير في توسيع الشبكة الحضرية، وتزايد التهافت الصناعي والبشري على المدن التي أصبحت مراكز استقطاب لأرباب الصناعة وأصحاب الخدمات والطبقة الشغيلة الراغبة في العيش الأفضل والتمتع بما في المدينة من تآطير اجتماعي وترفيه.

رافق الانفجار الحضري ظهور علاقة وطيدة للمدن مع المجال الريفي . فعندما كانت المواصلات بطيئة وصعبة كانت المدينة تمون من طرف المناطق الخلفية المجاورة أي القريبة جداً. لكن اليوم العلاقات السكانية والاقتصادية بين المجالين تعددت وتعقدت في الاتجاهين حيث أصبح المجال الحضري يمارس نفوذاً كبيراً على المجال الفلاحي من حيث تكثيف الإنتاج وتغيير الاقتصاد الفلاحي واستقطاب السكان.

فالنمو الحضري المتزايد من أهم نتائجه توسيع المجال الفلاحي وتحسين 'نتاجه فهو المزود الأساس للسكان الحضرية المتزايدة بالمنتجات الفلاحية .
يكون نفوذ المجال الحضري تبعاً للمسافة التي تفصل المجالين والتي تختلف باختلاف الأنظمة الاقتصادية ومستوى التطور الاقتصادي والتقني.

ومع التزايد الديمغرافي والتوسع الحضري أصبح المجال الحضري ينافس المجال الريفي على الأراضي الفلاحية الموجودة في ضواحي المدن ففي المغرب مثلاً اختفت العرصات في كل من سلا ومراكش وفاس لصالح للتوسع الحضري .

هذه المناطق التي كانت تجلب منها المواد الغذائية أصبحت في الوقت الراهن تضم تجمعات سكانية مهمة.

من جهة أخرى، تتميز اليد العاملة الفلاحية المشتغلة في هوامش المدن بزراعة الفواكه والخضر والبقلات بارتفاع أجورها إذا ما قورنت باليد العاملة الفلاحية بالأرياف علماً أن الفلاح في هوامش المدينة يشتغل بشكل مؤقت في الفلاحة ويتعاطى لأنشطة أخرى في الأوقات الغير فلاحية مما يؤدي إلى تنويع مداخل الأسر.